اختيارات الجرجاني النحوية في كتابه سرائر العربية المرفوعات أنموذجا

طالب الماجستير: خضر عبد عمر عودة
جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

أ.م.د ظافر خير الله جميل
جامعة الأنبار/ كلية التربية للعلوم الإنسانية/ قسم اللغة العربية

البريد الالكتروني: kh22h2037@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الاختيارات النحوية، سرائر العربية، الجرجاني، الوافية الحاجبية، المرفوعات.

كيفية اقتباس البحث

عودة ، خضر عبد عمر ، ظافر خير الله جميل، اختيارات الجرجاني النحوية في كتابه سرائر العربية المرفوعات أنموذجا، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Al-Jurjani's grammatical choices in his book, Secrets of Arabic Nominative Cases, as an example

Research progress
Master's student: Khader Abdel Omar Odeh
Anbar University/ College of Education for Human Sciences/ Department of Arabic Language

Professor Dhafer Khairallah Jameel
Anbar University/ College of Education for Human Sciences/ Department of Arabic Language

Keywords : grammatical choices, Arabic secrets, Al-Jurjani, Al-Wafiyya Al-Hajibiyya, nominatives.

How To Cite This Article
Odeh, Khader Abdel Omar , Dhafer Khairallah Jameel, Al-Jurjani's grammatical choices in his book, Secrets of Arabic Nominative Cases, as an example, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2025,Volume:15,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

As for the researcher's methodology in the research, he has studied and analyzed what the researcher should study, to reach the easiest ways that convey the linguistic meaning in a way that does not compromise the eloquence of this language, without complexity or effort, relying in choosing the issues on what Al-Jurjani presented in "Sara'ir Al-Arabiyyah" of grammatical differences, which he explained and detailed, choosing the opinion that he sees as correct according to the evidence, whether from the aspect of hearing or analogy, then I took this chosen opinion and collected the sayings of grammarians in it, and recorded their sayings, and I did not limit myself to the two famous schools only, i.e. the Basra school and the Kufa school, but rather the single issue included all schools, and after that, the researcher relied in the preference on the existing evidence and the extent of its strength, correctness, soundness

and conformity with the grammatical principles, knowing that the researcher's study is an extension of previous grammatical studies, especially the subject of grammatical choices, except that the striking thing is that the book "Sara'ir Al-Arabiyyah fi Sharh Al-Wafiya Al-Hajibiya" is a book that has been recently investigated and printed, and we have not known any study related to this book until now, and therefore.

الملخص:

حاول هذا البحث أن يكشف اختيارات ركن الدين محمد بن علي الجرجاني، من خلال كتابه: "سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية" وبدأ الباحث بمقدمة يسيرة، وإلمام مختصر، عن شخصية مؤلف الكتاب المذكور أعلاه، وكذلك عرج الباحث على ماهية الاختيارات النحوية، ومن ثم أخذ أنموذجا عن الاختيارات النحوية، بعنوان أسماه "اختيارات الجرجاني النحوية في كتابه سرائر العربية المرفوعات أنموذجا" ويوضح الباحث أن هذه الدراسة أول دراسة في هذا الكتاب، لأن الكتاب قد طبع حديثا، ولم يدرس هذا الجانب من قبل، ولم يلتزم فيه مؤلفه مذهبا معين، بل تعددت مشاربه، وتباينت انتقاءاته، فتارة يرجح المذب البصري، وأخرى يرجح الكوفي، وثالثة ينفرد برأيه.

أما منهجية الباحث في البحث، قد تناولت فيها بالدراسة والتحليل ما يجب أن يتناوله الباحث، للوصول إلى أسهل الطرق، التي تؤدي المعنى اللغوي بشكل غير مخل بفصاحة هذه اللغة، من غير تعقيد ولا تكلف، معتمدا في اختيار المسائل على ما طرحه الجرجاني في سرائر العربية، من الخلافات النحوية، التي بينها بالشرح والتفصيل، مختارا الرأي الذ يراه هو الصواب حسب الأدلة، سواء كان من ناحية السماع أم القياس، ثم أخذت هذا الرأي المختار وجمعت أقوال النحاة فيه، ودونت أقولهم، ولم أقتصر على المذهبين المشهورين فقط أي: المذهب البصري والمذهب الكوفي، بل شملت المسألة الواحدة جميع المذاهب، وبعد ذلك، اعتمد الباحث في الترجح على الأدلة الموجودة ومدى قوتها وصحتها وسلامتها وموافقتها للأصول النحوية، علما إن دراسة الباحث إنما هي امتداد للدراسات النحوية السابقة، ولا سيما موضوع الاختيارات النحوية، إلا أن الشيء الملفت للنظر، هو أن كتاب سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية كتاب قد حقق وطبع حديثا، ولم نعهد من قبل أي دراسة تخص هذا الجانب من الكتاب حتى الساعة، ولذا عمدت أن أختار هذا الموضوع في هذا الكتاب، وكل ذلك لإثراء الدرس النحوي بآراء محمد بن علي الجرجاني، والذي يعد من علماء العربية بشكل عام وعلماء النحو بشكل خاص، ولا سيما أنه من أحد العلماء الذين اغتالتهم يد الزمان، ولم يصلنا عنه إلا القليل .

المقدمة

الحمد لله خالق المصنوعات وبارئ البريات، ومدبر الكائنات، ومعرف الألسن الناطقات، مفضل لغة العرب على سائر اللغات، لعلو شأنها، وعظمة محلها، وارتفاع مكانها، الحمد الله الذي خلق الإنسان وعلمه وبالبيان شرفه، والصلاة والسلام على رسول الله، محمد بن عبد الله القائل: "إن من البيان لسحرا"، أما بعد...

إن اللغة العربية كانت ولم تزل ذات مكانة سامية، قل نظيرها بين سائر اللغات، لأن بها نزل الكتاب المبين من رب العالمين، على صدر خير الأولين والآخرين، سيد السابقين واللاحقين ومن تبعهم إلى يوم الدين، ولذلك اجتهد فيها ألو البصائر، للوصول إلى التمكن من إتقانها والتعرف على فنونها، وجعلوا القرآن الكريم، والسنة المحمدية، والكلام العربي الفصيح الذي لم يخالط العجم، حجة لبناء قواعدها النحوية والصرفية والبلاغية، ونتيجة لذلك، فقد عني العلماء الأفاضل الأجلاء، عناية مركزة للحفاظ على هذه اللغة، لتبقى مصدرا سليما في تفسير معاني كتاب الله عز وجل، وأداء نصوصه أداء فصيحا معربا سليما من كل لحن، لذا توجب علينا نحن أيضا أن نشمر عن سواعد الجد والاجتهاد للمحافظة على قواعد وأصول هذه اللغة، بكل ما أتينا من قوة العلم والبيان، سواء من خلال الدراسات الصوتية أو الصرفية أو البلاغية أو النحوية من أجل الإلمام بدقائق أساليبها وفهم قواعدها، ولا سيما المجال الأخير أي: المجال النحوي، والذي اهتم به علماء العربية اهتماما خاصا، بل عدوا النحو زاد لمن لا زاد له، ولا عجب في ذلك، لكثرة ورود الكتب النحوية في كل زمان ومكان من عصر الخليل إلى يومنا هذا، ولهذه الأسباب تم اختيار موضوعي الموسوم " **بالاختيارات النحوية في سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية للجرجاني _ الذي كان حيا ٧٣٠هـ _ دراسة وصفية تحليلية**" كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، في اللغة العربية فرع اللغة.

وأما في بحثي هذا الموسوم بـ "**اختيارات الجرجاني النحوية في كتابه سرائر العربية المرفوعات أنموذجا**"، فقد عمدت فيه إلى ثلاثة محاور، الأول: عمدت فيه إلى ترجمة للعلامة الجرجاني، والثاني عمدت فيه إلى بيان ماهية الاختيارات النحوية، والثالث: عمدت فيه إلى بيان مسائل من الاختيارات النحوية المرفوعات أنموذجا. علما أني صدرت بحثي هذا بملخص تحدثت فيه عن كيفة تناولي للمسائل النحوية بالدراسة والتحليل.

وقبل الشروع في المحاور أعلاه سأتطرق إلى أهمية الموضوع وبيان أسباب اختياره، وأهداف هذه الدراسة، والدراسات السابقة، ومنهجية البحث.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تلعب الاختيارات النحوية دورا جوهريا في تشكيل المعاني، وضبط التراكيب اللغوية، والتأثير في فصاحة الكلام ووضوحه، فالنحو ليس مجرد قواعد تحكم ترتيب الكلمات، بل هو وسيلة لضبط الدلالة وتحديد العلاقات بين الألفا، مما يتجنب اللبس وسوء الفهم.

والاختيار النحوي المناسب يعكس مدى ثقافة الكاتب، ومدى تمكنه من العلم الذي ألّف فيه.

بالإضافة إلى أن الاختيارات النحوية تؤدي إلى تباين التأويلات، مما يبرز أهمية فهم القواعد النحوية بعمق، واختيار الأساليب الأنسب وفقا للموقف والمقصد.

أما سبب اختيار دراسة الموضوع هي تعميق دراسة القضايا النحوية، من خلال دراسة الشخصيات المؤيدة والمعارضة للاختيار النحوي، حيث كان لموضوع الاختيارات أهمية كبيرة في إثراء النحو العربي بشكل خاص والحركة العلمية بشكل عام، وذلك من خلال تدوين آراء العلماء السابقين، وبيان توجيهاتهم وتقويمها ومقارنتها وبيان الجديد منها، وبيان إمكانية الإفادة منها في تسهيل قواعد اللغة. بالإضافة إلى أن شخصية الجرجاني شخصية تملك فكرا نحويا خصبا يدل عليه كتاباه "السرائر والمباحث العربية" لذا فهو يستحق الدراسة والبحث.

أهداف الدراسة:

_ تقديم صورة وافية عن حياة الجرجاني المغمورة، وبيان جهوده النحوية وتحديد ميوله واتجاهاته.

_ إبراز الفكر النحوي عند الجرجاني من خلال دراسة كتابه "سرائر العربية".

الدراسات السابقة:

لم أقف على أي دراسة نحوية تخص كتاب الجرجاني المتمثل بـ "سرائر العربية" فضلا عن دراسة الاختيارات النحوية، علما أن الكتاب قد حقق حديثا، بالإضافة إلى أن المحقق ذاته قد أشار أن كتاب "السرائر" يستحق الدراسة والتعمق في قضاياه النحوية.

منهجية البحث:

عمدت في هذا البحث إلى دراسة اختيارات الجرجاني النحوية، بمنهج وصفي تحليلي، وذلك لأن اختياراته كانت لا تخلو من ذكر دليلٍ أو تعليلٍ يدلنا على أن هناك فكرا نحويا يسر عليه، ويحتاج إلى دراسة وبحث، لإبرازه والاستفادة منه.

المحور الأول

التعريف بشخصية الجرجاني وتشمل:

أولا: اسمه ونسبه:

وهو ركن الدين محمد بن علي بن محمد الجرجاني الإستراباذي، منشأ ومولدًا، والحلي مسكنًا، وهو من أعيان الشيعة الإمامية[١]. وحقيقة، إن ما لدينا عن شخصية هذا العالم ما هو إلا بالشيء القليل، ومن الجدير بالذكر أن يد الزمان قد اغتالت أخبار الكثير من العلماء بوجه عام ومنهم ركن الدين الجرجاني، إلا أن هناك بعض الشذرات المتناثر في المصادر الشيعية، والتي لم أقف عليها جليا، إلا أن محقق كتاب السرائر " مصطفى أبو السعود" قد تحدث عنها وأشار إليها، منها، ما هو مخطوط، ومنها ما هو موجود في المكتبات التركية، لأن أغلب إرث الإستراباذ محفوظ فيها[٢].

ثانيا: شيوخه، وتلاميذه:

أما شيوخه، حقيقة، على قلة ما وردنا من المصادر التي وجدنا فيها ترجمة للجرجاني، إلا أنه لم يذكر فيها ألا الشيخ الحسن بن يوسف المطهر الحلي ٧٢٦هـ [٣].

أما تلاميذه، فكما أغفلت كتب التراجم عن سيرته، أغفلت عن ذكر تلاميذه، ومريديه[٤].

ثالثا: مؤلفاته[٥]:

ذكر محقق كتاب السرائر " مصطفى محمود أبو السعود" أن الجرجاني على الرغم من قلة توفر سيرته في كتب التراجم، إلا أنه مصنفاته جاءت في فنون مختلفة، فنراه يصنف في النحو، والبلاغة، والمنطق، والأصول، والفقه، والتفسير، وعلم الكلام، والأخلاق والزهد.

ولم يكتف بهذا، بل ذهب إلى التعريب، وعرب ما وقع تحت يده من مصنفات الأذكياء، كما فعل مع كتب " الخواجة نصير الدين الطوسي"، وذكر "أبو السعود" أيضا، أن الجرجاني قد ذكر في مخطوط بخط يده في مكتبة في طهران عدد مصنفاته، وقد بلغت واحدا وثلاثين مصنفا، بالإضافة إلى أن "أبو السعود" ذاته قد ظفر بأربعة أخر، ليصبح العدد خمسة وثلاثين مصنفا

منهجه ومذهبه النحوي:

كان الجرجاني يبدأ بذكر أبيات ابن الحاجب ثم يعمد إلى شرحها وبيان معناها، ويذكر أقوال النحاة فيها، ويرد عليها بحجج منطقية مدعومة بالشواهد النحوية، ومن ثم يختار الرأي الذي يراه مناسبا وفقا لقواعد السماع والقياس، فقد استشهد الجرجاني بالآيات القرآنية والحديث النبوي ومنظوم العرب القدماء ونثرهم.

أما ما يتعلق بمذهبه النحوي فلم تظهر لنا ملامح مذهب الجرجاني؛ لعدم ركونه إلى مذهب نحوي معين، فمرة يختار مذهب معين ويرجحه ويعضد فيه الرأي بالاستشهاد في السماع تارة وبالقياس تارة أخرى، وكل ذلك معتمدا فيها على قوة دليل المذهب المختار؛ لذا نراه ينتصر للمذهب البصري تارة، وتارة أخرى ينتصر للمذهب الكوفي، وفي بعض الأحيان يسهب في المسألة ويبين مواطن الخلاف فيها بين النحاة دون أن يرجح أو يختار قولا معينا، إلا أنني عند إحصاء اختياراته النحوية وجدته قد انتصر للمذهب البصري في أكثرها.

المحور الثاني: التعريف بمفهوم الاختيارات النحوية

قبل التعريف بمفهوم الاختيارات النحوية سأتطرق إلى بيان منهجية المذهبين البصري والكوفي في النحو العربي، والتعريف بالمرفوعات في اللغة العربية.

المنهج البصري[٦]:

إن البصريين اتخذوا نمطا صارما في مرجعياتهم اللغوية في مجال التأسيس لقواعدهم النحوية، إذ كانوا لا يقبلون من اللغات إلا ما يمتاز بالكثرة والغلبة في الاستعمال، وكانوا لا يضعون القاعدة النحوية إلا بعد استقراء شديد الدقة، عميق الملاحظة، وما لم يتحقق فيه الغلبة والكثرة ردوه إلى الشذوذ، أو وصفوه بلغة من اللغات.

فقد اعتمدوا على عدة مصادر من أجل تثبيت قواعدهم النحوية، وكان القرآن الكريم هو المصدر الأول بلا منازع؛ لأنه المرجع الأصح في استنباط القواعد، وتثبيت الأصول. والشعر الجاهلي لنقاوته من الدخيل الأجنبي، وخلوه مما يعكر صفو السليقة اللغوية التي يتمتع فيها الشعراء في تلك الحقبة. وكذلك الأخذ من العرب الفصحاء بعيدا عن أهل الحضر، ولك من أجل الوصول إلى السلامة اللغوية في تثبيت القاعدة النحوية. وكذلك أمثال العرب وحكمهم؛ وذلك لأنها امتازت بالتكرار والتواتر، ومن هذا كله اعتمد البصريون في مادة منهجهم العلمي على الأفصح من الألفاظ والأسهل على اللسان؛ لذلك كانوا يختبرون من يشكون في سلامة لغته، ولا يأخذون إلا من الرواة الثقات، ولما كان كلام العرب لا يحصى بالسماع فقد اعتمدا على القياس في تأسيس القاعدة النحوية، معززا بالحجة مدعوما بالدليل.

المنهج الكوفي[٧]:

انتقل علم النحو من البصرة إلى الكوفة من خلال رحلات طلاب علم النحو عند ذهابهم للدراسة في البصرة ومن ثم العودة إلى الكوفة، وعلى هذا الأساس الكوفة مدينة للبصرة بمعظم مصادر دراستها للنحو العربي، إلا أن أصحاب المذهب الكوفي لم يأخذوا ما تعلموه من البصرة قلبا

وقالبا، وغنما تصرفوا فيه بالزيادة والنقص والتحويل والتأويل، من أجل الوصول إلى مرتب السبق والإبداع.

واعتمد المذهب الكوفي على مصادر تأهلهم في تثبيت قواعدهم النحوية، فقد اعتمدوا على لهجات عربية كبني كنانة وبي طي، وكذلك اعتمدوا على لهجات قد تجاهلها المذهب البصري، كتميم وأسد ونزار، وقبائل أخرى جاورت بغداد، وكذلك الشعر العربي إلا أنهم قد تمادوا فيه فقبلوا البيت المجهول القائل، بل بنوا القواعد على البيت اليتيم، وكذلك القراءات القرآنية المتواترة، وتقبلوا القراءات الشاذة؛ لأن مذهبهم قائم على التوسع في قبول الرواية، على خلاف المذهب البصري الذي خطأ بعض القراءات وضعفها وردها. واعتمدوا في منهجهم على القياس، وجعلوا النحو لا يكتمل إلا به، ولا تتسع اللغة إلا من خلاله، على خلاف المذهب البصري الذي كان متشددا في القياس ولا يقيس إلا على ما سمعه من العرب الخلَّص، والمذهب الكوفي توسع في القياس وقاس على النادر والشاذ، بل قاس على من فسدت ألسنتهم من البدو والحضر، والأكثر من ذلك قاسوا في مذهبهم على غير المسموع.

التعريف بالمرفوعات في اللغة العربية:

المرفوعات: هي المواقع التي تكون علاماتها واحدة من علامات الرفع، وأقسامها: المبتدأ، الخبر، اسم كان وأخواتها، خبر المشبهات بليس، اسم كاد وأخواتها، خبر كاد وأخواتها، اسم إن وأخواتها، اسم لا النافية للجنس، الفاعل، نائب الفاعل، الفعل المضارع المجرد، من النواصب والجوازم، بالإضافة إلى توابع المرفوع، المتمثلة بالنعت والعطف والتوكيد والبدل.

مفهوم الاختيارات النحوية:

الاختيار لغة:

قال ابن فارس: «الخاء، والياء، والراء أصله العطف والميل، ، ثم يحمل عليه،فالخير خلاف الشر؛ لأن كل أحد يميل إليه، ويعطف على صاحبه، والحيرة الخيار، والاستخارة: أن تسأل خير الأمرين لك»[٨]، قال ابن منظور: «وخاره على صاحبه خيرا، وخبرة، وخبره: فضله... واختاره: انتقاه... وخايرته فخرته أي: غلبته... والاختيار: الاصطفاء وكذلك التخير»[٩]، وقال أحمد مختار عمر: « اختارَ يختار، اخْتَرْ، اختيارًا وخِيرةً وخِيارًا، فهو مُختار، والمفعول مُختار، اختار الطَّريقَ الأفضلَ: توجّه إليه بمحض إرادته، اصطفاه وانتقاه... اختار الشَّيءَ على غيره: خاره، فضّله عليه... اختار أحد بين من الأمرين: فضّل أحدَهما على الآخر»[١٠].

الاختيار اصطلاحا:

الاختيار: «هو طلب ما هو خير وفعله، أو هو الإرادة مع ملاحظة ما للطرف الآخر، كأن المختار ينظر إلى الطرفين ويميل إلى أحدهما والمريد ينظر إلى الطرف الذي يريده»[١١].

ونستنتج من ذلك أن الاختيار هو الانتقاء والاصطفاء، فالمختار يرى الطرفين وينتقي أحدهما، فالاختيارات النحوية هي الاتجاه أو الرأي الذي يختاره عالم ما، يفضله على رأي أخر، وفق معيار معين، يراه مناسبا، معتمدا على الحجج والأدلة والبراهين.

المحور الثالث: اختياراته في المرفوعات

المسالة الأولى: تقدير الخبر إذا وقع ظرفا

تحدث الجرجاني على أن النحويون قد اتفقوا على جواز وقوع الظرف خبرًا للمبتدأ نحو قولهم: زيد عندك، ولكنهم اختلفوا في تقدير الخبر، منهم من قال: هو مقدر بالمفرد، ومنهم من قال: إنه مقدر بالفعل، وقد نقل الجرجاني الخلاف في هذه المسالة بقوله: «اختلف الناس في الظرف الواقع خبر المبتدأ؛ هل هو مقدر بالجملة؛ أي: بالفعل أو هو مقدر بالمفرد؛ أي: باسم الفاعل؛ فذهب أبو علي وعبد القاهر ومن تبعهما إلى الأول واحتجوا بوجوه ... ، وذهب أبو بكر بن السراج وابن جني إلى الثاني وهو اختيار الجزولي، **وهو الحق** ويدل عليه وجوه »[١٢]. والواضح أن الجرجاني اختار أن يكون الخبر مقدرا بالمفرد، أي: باسم الفاعل، واستدل على اختياره بأربعة أوجه، سأذكرها عند بيان حجة من قال بهذا القول.

تحليل المسألة:

قبل الشروع في تحليل المذهبين لهذه المسألة أشير إلى أن النحاة اختلفوا في تفسير قول سيبويه: « باب ما ينتصب من الأماكن والوقت، وذلك لأنها ظروف تقع فيها الأشياء، وتكون فيها، فانتصب لأنه موقوع فيها ومكون فيها، وعمل فيها ما قبلها، كما أن العلم إذا قلت أنت الرجل علما عمل فيه ما قبله، وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت: عشرون درهما. وكذلك يعمل فيها ما بعدها وما قبلها..... فهذا كله انتصب على ما هو فيه وهو غيره، وصار بمنزلة المنون الذى يعمل فيما بعده نحو العشرين، ونحو قوله: هو خير منك عملا، فصار هو خلفك، وزيد خلفك بمنزلة ذلك. والعامل في خلف الذى هو موضع له والذى هو في موضع خبره، كما أنك إذا قلت: عبد الله أخوك فالآخر قد رفعه الأول وعمل فيه، وبه استغنى الكلام، وهو منفصل منه»[١٣]. ففي كلام سيبويه كثير من الاحتمالات في عامل نصب الظرف إذا وقع خبرا للمبتدأ، والتي اختلف في تفسيرها كبار العلماء[١٤]، ولا يعنيني في هذه المسالة عامل النصب في الظرف لأن فيه أقوالا أتجنب ذكرها خوف الإطالة[١٥]، ومن أصح الاحتمالات التي قيلت فيه

أن ناصبه هو خبر المبتدأ المحذوف الذي وقع الظرف محله وتعلق به، فقول سيبويه عمل فيه ما قبله كما أن العِلْمَ إذا قلت: أنت الرجل علما، عمل فيه ما قبله يحتمل أن يكون الذي قبله في التقدير لا الذي قبله في اللفظ [١٦]، ومن ذهب إلى هذا القول اختلف في تقدير ذلك الخبر، فقال قوم هو مقدر المفرد أي: اسم الفاعل، ومنهم قال هو مقدر بالفعل، والخلاف في تقدير الخبر يوصلنا إلى ما يعنيني في هذه المسالة.

المذهب الأول: قالوا إن الخبر إذا وقع ظرفا أو جارا ومجرورا للمبتدأ يقدر بالفعل فيكون الفعل هو من عمل النصب في الظرف وتعلق به الجار والمجرور، أي: جملة فعلية فقولك: زيد عندك تقديره زيد أستقر عندك ينسب القول للبصريين[١٧] اختاره عبد القاهر الجرجاني و الأنباري[١٨] .

واحتجوا لقولهم بوجوه وهي:

١-إن الظرف قد يكون صلة، والصلة لا تقع مفردة، فدل على أن المقدر فعل؛ لصحة وقوعه جملة واحتج بهذا الوجه عبد القاهر الجرجاني والأنباري[١٩].

٢-إن الأصل في العمل أن يكون للأفعال، والأوصاف أخذت العمل من الفعل فصارت فرعا عن الأفعال في العمل، ولو قدرنا الخبر فعلا يكون هو من عمل النصب في الظرف وتقدير العامل على الأصل أولى من الفرع [٢٠].

- يجوز بالاتفاق كل رجل في الدار فله درهم بالفاء، امتنع بالاتفاق وقوع المفرد بدل الجار والمجرور في قولنا: كل رجل قائم فله درهم إلا اذا كان الجار والمجرور مقدرا بالجملة، وما امتنع في الجار والمجرور امتنع في الظرف؛ لأن حرف الجر في في معنى الظرف[٢١].

ورُدتْ حججهم بالأقوال الآتية[٢٢]:

- أما الحجه الأولى فردها ابن مالك بقوله: «وهذا ليس بشيء، لأن الظرف الموصول به واقع موقعا لا يغني فيه المفرد، بل إذا وقع فيه مفرد تأول بالجملة، والظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد بالأصالة، وإذا وقعت الجملة فيه تأولت بمفرد، فلا يصلح أن يعامل أحدهما معاملة الآخر» [٢٣] وذلك ما أشار إليه الجرجاني أيضا بقوله: «الجواب عن الأول والثالث بالفرق بين محل النزاع وبين ذينك الموضعين وذلك أنه لما عِلم بالدليل أن ذينك الموضعين في مواضع الجمل ووقع ما يمكن تقديره بالجملة وجب أن يقدر بها نظرا إلى الدليل لا بالنظر إلى الظرف، وهذا الدليل ساقط في محل النزاع بل الأمر على العكس لكونه خبرًا، وأصل الخبر أن يكون مفردًا»[٢٤]

-أما الحجة الثانية فيتعارض مع أصل الخبر بكونه مفرد[٢٥].

-أما الحجة الثالثة فتُرد بما ردت الحجة الأولى ما قاله الجرجاني[٢٦].

المذهب الثاني: قالوا إن الخبر مقدر بالمفرد وهو اسم الفاعل، واسم الفاعل يعمل عمل الفعل فعمل النصب في الظرف، قيل هو مذهب بعض البصريين[٢٧]، وقيل الأخفش[٢٨] ،واختاره ابن السراج، وابن جني، والجزولي، وابن مالك[٢٩].

واحتج أنصار هذا المذهب بوجوه وهي:

١-ورد اجتماع اسم الفاعل والظرف في الشعر، ولم يرد اجتماع الفعل والظرف ، ومن وقوع اسم الفاعل والظرف قول الشاعر[٣٠]:

لكَ العِزُّ إنْ مَوْلاكَ عَزَّ وإن يَهُن ... فأنت لدى بُحْبُوحَةَ الهُونِ كائن

الشاهد فيه: اجتماع الظرف لدى بحبوحة والخبر كائن[٣١].

٢-كون الخبر المفرد في الأصل يكون مفردًا في الخبر لا جملة، فكان الأولى تقديره على ما هو أصل فيه[٣٢].

٣- إذا وقع الخبر جملة تقدر باسم الفاعل؛ ليدل على أنه في موضع رفع، وإذا قدرنا الظرف الواقع خبرا بالجملة نعود إلى تقدير الجملة باسم الفاعل، وفي ذلك تكلف؛ لأنه يودي إلى تقدير ما هو مقدر[٣٣].

٤- لا يجوز أن تكون مقدرة بالجملة الفعلية؛ لامتناع دخول إن وأخواتها عليها عند تقدم الظرف على المبتدأ نحو أن عندك زيدا فلو قدرنا جملة فعلية قبل الظرف لأدى إلى دخول أن وأخواتها على الفعل وذلك ممتنع.

٥- إن كل موضع يقع فيه الظرف صالح لوقوع اسم الفاعل وليس كل موضع يقع فيه الظرف يصلح لوقوع الفعل وذلك بعد أما نحوأما عندك فزيد ويصلح قولنا: أما زيد فقائم ولا يصلح قولنا: نحو أما قام فزيد ، كذلك بين إذا والفاء لأن أما وإذا الفجائية لا يقع بعدها فعل فدل على أن المقدر مفرد لا جملة [٣٤] واستدل الجرجاني بتخريج بقراءة أبي الحسن أما ثمودَ فهديناهم يقول: «ولذلك إن بعض القراء لما ذكر القراءة بالنصب في قوله تعالى: وأما ثمود فهديناهم قدر الفعل الناصب بعد الفاء، أي وأما ثمودَ فهدينا هديناهم ، وأما قوله تعالى : فأما إن كان من المقربين فروح»[٣٥].

٦-إن حذف المفرد في الكلام أكثر من حذف الجملة فحمله على الأكثر أولى وأغلب.

وقد احتج الجرجاني بهذه الأوجه عدا الوجه الأول[٣٦]، وزاد عليها الوجه السادس.

المسألة الثانية: تحمل الخبر الجامد ضمير المبتدأ

تحدث الجرجاني عن الخبر من حيث كونه مفردا وجملة، حيث رأى أن الخبر المفرد ينقسم إلى قسمين الأول: أن يكون هو المبتدأ، وليس المراد به "هو هو" أي: لا تزيد دلالة أحدهما عن الآخر، بل يدلان على ذات واحدة، كقولهم: "زيد قائم" فدلالة "قائم" عنده، كدلالة "زيد مع القيام" والثاني: عنده أن يكون بمنزلة "هو هو" أي: أن يكون الاسمين لذاتين، جعلت إحداهما الأخرى على سبيل المبالغة في تشبيه إحداهما بالأخرى، ومثل لها بقولهم: " المزني الشافعي" و "جرير زهير" فهذا على تقدير" المزني مثل الشافعي" إلا أنهم حذفوا "المثل" للمبالغة والإفراط[٣٧] ، ورأى أيضا أن الخبر المفرد ينقسم إلى ضربين، حيث قال: «وينقسم المفرد أيضا إلى المشتق والجامد، فالأول لابد له من الضمير بالاتفاق، وكذا الثاني على رأي الكوفيين واختاره الرماني والزجاج، قالوا: أخوك بمعنى مؤاخيك، وغلامك بمعنى خادمك ، وعلى ذلك يؤولونه بما يوافقه من المشتقات، **والحق يأباه** وهو مذهب البصريين لعدم الحاجة إلى هذا التعسف»[٣٨].

تحليل المسألة:

يقسم خبر المبتدأ المفرد إلى ضربين، الأول: وهو أن يكون مشتقا، ولابد له من الضمير بالاتفاق، وهذا الضمير يعود على المبتدأ، وحكمه عند أكثر النحويين الربط بين المبتدأ والخبر، وقيل غير ذلك[٣٩]، والثاني: أن يكون جامدا، أو اسما محضا، وفي هذا وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في كونه هل يتحمل ضميرا أم لا، وهذا ما سنبينه في الآتي:

مذهب البصريين: قالوا إن الاسم الجامد لا يتحمل ضميرا؛ لأنه هو المبتدأ في المعنى فهما مترابطان ولا حاجة لرابط آخر[٤٠] ، ولأنه عار من الوصفية، فالأصل فيما يتحمل الضمير أن يكون للفعل، وإن كان اسما فتكون في الأسماء التي تشابه الأفعال ومتضمنه معناها وهي أسماء الأفعال وأسماء المفاعيل والصفات المشبهة، وما كان نحو ذلك من الصفات تعمل عمل الأفعال فتتحمل الضمير فترفعه مضمرا أو ظاهرا نحو قولك: زيدٌ ضارب أبوه ومُكْرَمٌ أخوه وحَسَنٌ وَجْهُه[٤١]، أما الاسم الجامد فهو لا يشابه الفعل في أي وجه فلا يعمل عمله ولا يتحمل ضميرا فقولنا: زيد أخوك و عمرو غلامك كان أخوك هو نفسه زيد ولا معنى للفعلية فيه، وكذلك غلامك[٤٢].

مذهب الكوفيين[٤٣]: ذهب الكوفيون إلى جواز تحمل خبر المبتدأ إذا كان اسما جامدا ضميرا يرجع إلى المبتدأ ومنهم: والرماني[٤٤] والزجاج، حيث رأوا أن خبر المبتدأ إذا كان اسما جامدا يتحمل ضميرا يرجع إلى المبتدأ، وحجتهم أن الخبر غير المبتدأ فيحتاج إلى رابطة بينهما كالجملة[٤٥] ،هذا من جهة، ومن جهة أخرى إن الخبر أخوك بمعنى قريبك وغلامك بمعنى

خادمك وقريبك خادمك مشتقات يتضمن كل منهما ضميرا، فلما كان خبر المبتدأ هنا في معنى ما يتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ، لأنك لم ترد الإخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذا الاسم، إنما المراد إسناد معنى الأخوة وهي: القرابة إلى زيد ، معنى الخدمة إلى عمرو، وهذه الكلمات مشتقات، ولا خلاف في تحمل المشتق ضميرا يعود إلى المبتدأ [٤٦].

ورُدَّ مذهب الكوفيين بأنه إنما جاز في قريبك وخادمك أن يتحملا الضمير؛ لأنهما مشتقان ويشابهان الأفعال، والواجب أن الخبر الذي يتحمل الضمير من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، فلا مشابهة بين أخوك وغلامك وبين الفعل في أي وجه من الأوجه، فوجب أن لا يتحملا الضمير، وكذلك سائر الأخبار المفردة الجامدة[٤٧].

وزاد الأنباري في الرد على الكوفيين بأن المصدر عمل عمل الفعل لمشابهته الفعل في تضمن حروفه، أما ضمير المصدر لو قام مقام المصدر لا يعمل عمل المصدر لأنه لم يشابه الفعل[٤٨].

وزاد العكبري ثلاث أوجه للرد على الكوفيين وهي[٤٩]:

-إن قولك" هذا زيد مبتدأ وخبر وزيد لا يتحمل ضميرا ولا يعمل في الظاهر.

-إن زيد لا يقع صفة فلا يصح أن يتحمل الضمير.

-إن الخبر قد يخالف المبتدأ في العدد، نحو: زيد العمران أخوه والضمير يكون على وفق المظهر.

مذهب ابن مالك: أما ابن مالك فقد أجاز تأويل الجامد بالمشتق ولكن ليس على الإطلاق، بل قيده بشروط، وهي ما سأذكره: فقد منع تحمل الخبر الجامد ضميرا ما لم يكن مشتقا، أو واقع موقع المشتق فيؤول بمشتق، فالجامد غير مشتق نحو قولك: مشيرا إلى الأسد هذا أسد فالأسد خبر جامد لا يشبه الفعل ولا يؤول بمشتق، أما الخبر الجامد الواقع موقع المشتق نحو قولك: مشيرا إلى رجل هذا أسد، فالأسد في هذا الجملة واقع موقع المشتق؛ لأنك لم ترد أن الأسد الحيوان هو نفسه الرجل أنما أردتَ معنى الشجاعة، فوقع الاسم الجامدالأسد موقع المشتق شجاع فجاز أن يتحمل ضميرا يعود على المبتدأ، والذي يدل على أنه يتحمل ضميرا أنك لو أسندت ظاهرا إلى الخبر الجامد لرفعه نحو قولك: رأيت رجلا أسدا أبوه، ومنه قول الشاعر[٥٠]:

كأنّ لنا منه بيوتا حصينة ... مُسُوحا أعاليها وساجا كُسُورها

وليلٍ يقول الناسُ من ظُلُماته ... سواءٌ صحيحاتُ العُيُونِ وعُورها

الشاهد فيه أن مسوحا اسم جامد وقع موقع المشتق سود أسند إليه ظاهر أعاليها فرفعه، وكذلك ساج جامد وقع موقع سود فرفع كسورها، ولما جاز ارتفاع الظاهر بالاسم الجامد لتأوله بمشتق، كان ارتفاع المضمر به أولى من الظاهر(٥١).

والظاهر عند ابن مالك أنه قيد الخبر الجامد الذي يتحمل ضميرا بالمعنى لذلك قال: « وهذا القول وإن كان مشهورا انتسابه إلى الكسائي دون تقييد، فعندي استبعاد في إطلاقه، إذ هو مجرد عن دليل، ومقتحم بقائله أوعر سبيل. والأشبه أن يكون الكسائي قد حكم بذلك في جامد عرف لمسماه معنى لازم لا انفكاك عنه، ولا مندوحة منه، كالإقدام والقوة للأسد، والحرارة والحمرة للنار، فإن ثبت هذا المذكور فقد هان المحذور، وأمكن أن يقال معذور. وإلا فضعف رأيه في ذلك بيّن، واجتنابه متعين»(٥٢). وحقيقة أن أبو علي الفارسي قد تطرق لهذه المسألة، فرأى أن الخبر يكون على ضربين مفرد، وجملة، والمفرد على ضربين، أحدهما: اسم لا ضمير فيه يرجع على المبتدأ، وثانيهما: اسم يحمل ضميرا راجعا إلى المبتدأ، فمثل للأول بقوله: "عبدالله أخوك" ومثل للثاني بقوله: "عبدالله ذاهب، وبكر ضارب" وهذا يعني أن الصفات المشبهة تحمل ضميرا يعود إلى المبتدأ، ويكون مرفوعا بالفاعلية، والذي يدل عليه قولهم: "مررت بقوم عرب أجمعون" و "مررت بقاع عرفج كله" فلولا وجود الضمير المرفوع الذي يعود إلى الموصوف ما جاز أن يرتفع "أجمعون" ولا "كله" فكأن القول: "مررت بقاع خشن كله، أو صلب كله(٥٣) " ، ولهذا نرى أبو حيان يوافق قول ابن مالك، حيث يرى بأن الجامد قد يؤول بمشتق وذلك في قول العرب : مررت بقوم عرب أجمعون، وقولهم: مررت بقاع عرفج كله(٥٤)، فعرب جامد مؤول بفصحاء وعرفج كذلك جامد مؤول بخشن وقد تحملا الضمير ويدل عليه أن ذلك الضمير المرفوع مؤكد بأجمعون وبقولهم كله، وهما مرفوعان(٥٥)،

والخلاصة مما سبق أن الجرجاني اختار مذهب البصريين في عدم تأويل الخبر الجامد لما فيه من التكلف، ولم يذهب إلى تفصيل ابن مالك في الخبر الجامد الذي يقع موقع المشتق، ويوافقه المعنى بجواز تحملها الضمير، أما جملة زيد أخوك، وعمرو غلامك وما جرت مجراها فلم يقل أحد من النحويين بأنها بمعنى المشتق. **ويبدو لي** أن تفصيل ابن مالك هو الأصح؛ لأن الكلام يعتمد على المعنى، لذا قد يؤول الخبر الجامد بمشتق كما أولوا الصفة الجامدة بمشتق؛ لذلك قالوا: أن الأخبار في طياتها صفات فما جاز في الصفة يجوز في الخبر والله أعلم.

الخاتمة

من خلال عرضنا لاختيارات الجرجاني النحوية نخلص إلى الآتي:

١.إثراء النحو العربي من خلال ظاهرة الاختيارات النحوية والتي كان لها الأثر الإيجابي في مجال دراسة النحو من الناحية العقلية.

٢.إن عملية الاختيارات النحوية تقوم على ثلاث ركائز: وجود مسألة نحوية معينة مختلف فيها، ووجود عالم نحوي يبين موطن الخلاف في هذه المسألة، استعمال القواعد الكلية النحوية التي تسعف العالم باختيار رأي معين.

٣.من خلال دراستي لكتاب الجرجاني وجدته في بعض اختياراته لا يقدم مسوغا أو تعليلا لهذه الاختيارات، وفي البعض الآخر يسهب في التعليل.

٤.لم يستعمل الألفاظ الغريبة في الرد على الرأي الذي يراه مغايرا لرأيه.

٥.استعمل ألفاظا كثيرة في طريقة اختياره منها: الصحيح، الصواب، الأقرب، الحق، هو الحق، عندي، الراجح، الذي أراه مناسبا هو.

٦.لم يلتزم منهجا معينا، بل كان يرد على جميع من يقول برأي يراه مغايرا لرأيه، فقد رد على علماء البصريين وعلماء الكوفيين.

٧.كان يميل في أغلب اختياراته إلى التعليل بالسماع.

٨.كان الإنصاف حاضرا في اختياراته، وذلك من خلال إيراد أقول الرأي الذي يعارضه ويرد عليها بالتفصيل والشرح والتعليل.

٩.كان الانفراد حاضرا في اختياراته، فقد انفرد في مسألة " إن" المخففة بين الإعمال والإهمال ورآها تعمل مطلقا في ضمير الشأن قياسا على "أن" المفتوحة.

الهوامش:

(١) ينظر: السرائر:٢١/١

(٢) المصدر نفسه

(٣) ينظر: السرائر: ٢٢/١

(٤) ينظر: السرائر:٢٥

(٥) ينظر: السرائر:٢٧

(٦) ينظر: مرفوعات الأسماء عند البصريين والكوفيين دراسة مقارنة:١٠

(٧) ينظر: مرفوعات الأسماء عند البصريين والكوفيين دراسة مقارنة: ١٩

(٨) مقاييس اللغة: ٢٣٢/٢

(٩) لسان العرب: ٢٦٤/٤، ٢٦٦

(١٠) معجم اللغة العربية المعاصرة: ٧١١/١

(١١) الكليات للكفوي: ٦٢/١

(١٢) السرائر: ١/ ٢٨٩-٢٩٠.

(١٣) الكتاب: ٤٠٣/١-٤٠٦

(١٤) ينظر: الاختلاف في فهم نص سيبويه في شرح التسهيل: ٣١٤/١-٣١٨

(١٥) ينظر: الخلاف في عامل النصب في الظرف في الإنصاف: ١/ من ١٩٧ الى١٩٩

(١٦) ذهب ابن خروف إلى أن العامل في الظرف هو المبتدأ هذا ما فهمه من قول سيبويه عمل فيه ما قبله) والذي قبل الظرف هو المبتدأ ، وقال إن ابن مالك لو احتمل هذا المعنى لوقعنا في محذورات ينظر: شرح التسهيل: ٣١٦/١

(١٧) بنظر: الإنصاف: ١٩٧/١

(١٨) ينظر: المقتصد: ٢٩١/١-٢٩٢، الإنصاف: ١٩٨/١-١٩٩

(١٩) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢٩٢/١، الإنصاف: ١٩٨/١

(٢٠) ينظر: الإنصاف: ١٩٨/١

(٢١) ينظر: السرائر: ٢٨٩/١

(٢٢) ينظر السرائر: ٢٩١/١

(٢٣) شرح التسهيل: ٣١٨/١

(٢٤) السرائر: ٢٩١/١

(٢٥) ينظر السرائر: ٢٩١/١

(٢٦) ينظر: السرائر: ٢٩١/١

(٢٧) ينظر: الإنصاف: ١٩٧/١

(٢٨) ينظر رأيه في شرح التسهيل: ٣١٨/١

(٢٩) ينظر: الأصول في النحو: ٦٣/١، وشرح اللمع: ٢٩، والمقدمة الجزولية: ٩٥،وشرح التسهيل:٣١٧/١

(٣٠)البيت من الطويل ويبدو أن قائله مجهولا لأني ما وجدته منسوبا لأحد، وهو من شواهد شرح التسهيل: ٣١٨/١، ينظر أيضا: تمهيد القواعد:١٠٠٠/٢

(٣١) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٨/١

(٣٢) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٨/١

(٣٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٧/١

(٣٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣١٨/٣١٧/١

(٣٥) ينظر: السرائر: ٢٩٠/١-٢٩١

(٣٦) ينظر: السرائر: ٢٩٠/١-٢٩١

(٣٧)ينظر: السرائر: ٢٨٣.٢٨١/١

(٣٨) السرائر:٢٨٤/١

(٣٩)يقول الشاطبي في المقاصد الشافية: ٦٤٦/١-٦٤٧: «ولم يبين –أي ابن مالك– حكم هذا الضمير أهو لضرورة الربط بين الخبر والمبتدأ، أم لأجل اشتقاقه؟ إذ من الضرورة الصفات المشتقة جريانها مجرى فعلها الموافق لها في المادة، والربط حاصل بغير ذلك، لأن الثاني هو الأول فلم يحتج إلى رابط، كما لم يحتج إليه في الخبر الجامد، والاحتمال الأول هو الذي يظهر من أكثر المتأخرين، والثاني هو الظاهر من كلام ابن خروف، وكل واحد من الاحتمالين يمكن أن يقال به، فلذلك– والله أعلم– لم يحتم بأحد الوجهين»

(٤٠) ينظر: التبين: ٢٣٧

(٤١) وقع الاسم الظاهر موقع الضمير في الخبر فدل على عمله فأبوه) فاعل لاسم الفاعل ضارب) ، وأخوه) نائب فاعل لاسم المفعول مُكرِم) ووجهه) فاعل للصفة المشبه حسن)

(٤٢) ينظر: الإنصاف: ٤٨/١، وشرح ابن يعيش: ٢٢٨/١، التبين: ٢٣٧، شرح الشاطبي: ٦٤٥/١-٦٤٦

(٤٣) ابن مالك في التسهيل: ٣٠٧/١نسبه إلى الكسائي دون الكوفيين، وابن عقيل في شرح الالفيه: ٢٠٥/١ نسبه إلى الكسائي والرماني وجماعة، وهو ما أشار إلية محقق التبين في الهامش الثاني: ٢٣٦

(٤٤) ينظر رأيه في شرح المفصل لابن يعيش: ٢٢٩/١، والتبين: ٢٣٦، وشرح الشاطبي: ٦٤٥/١

(٤٥) ينظر: التبين: ٢٣٧

(٤٦) ينظر: الإنصاف: ٤٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش :١/ ٢٢٨، والبديع في علم العربية: ٦٨، والتبين: ٢٣٧، وشرح لاشموني:١٨٧/١، شرح الشاطبي: ٦٤٥/١-٦٤٦.

(٤٧) ينظر: الأنصاف: ٤٩/١، وشرح المفصل: ٢٢٩/١، والبديع في علم العربية: ٦٨، والتبين: ٢٣٧-٢٣٨، وشرح الأشموني: ١٨٧/١، وشرح الشاطبي: ٦٤٥/١-٦٤٦

(٤٨) ينظر:الإنصاف: ٤٩/١

(٤٩) ينظر: اللباب: ١٣٧/١

(٥٠)البيت من الطويل وهو للأعشى في ديوانه: ٧٠، وكذا نسبه ناظر الجيش في التمهيد: ٩٥٧/٢

(٥١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٠٦/١

(٥٢)شرح التسهيل:٣٠٧/١

(٥٣)ينظر: الإيضاح العضدي: ٣٨

(٥٤) توارد هذين المثالين في الكتب النحوية

(٥٥) ينظر: التذييل والتكميل: ١٢/٤-١٣

المصادر والمراجع:

١_ سرائر العربية في شرح الوافية الحاجبية، محمد بن علي الجرجاني (كان حيا: ٧٣٠هـ)، ت:أبو السعود، المكتبة الخيرية.

٢_ معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٣_ لسان العرب، محمد بن مكرم ابن منظور(ت: ٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط: الثالثة.

٤_معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت: ١٤٢٤هـ)،عالم الكتب، ط: الأولى، عدد الأجزاء: ٤.

٥_ معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني (ت: ١٠٩٤هـ)، ت: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، عدد الأجزاء: ١.

٦_ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: الثالثة، عدد الأجزاء: ٤.

٧_ شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، ت: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، عدد الأجزاء: ٤.

٨_ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط: الأولى، عدد الأجزاء: ٢.

٩_ المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني(ت: ٤٧١هـ)، ت: كاظم المرجان، دار الرشيد للنشر.

١٠_ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ)، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، عدد الأجزاء: ٣.

١١_ شرح اللّمع في النحو، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢ هـ)، ت: الدكتور محمّد خليل مراد الحربي، دار الكتب العلميّة، ط: الأولى.

١٢_ المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت: ٦٠٧هـ)، ت: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، عدد الأجزاء: ١.

١٣_ شرح التسهيل المسمى «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، محمد بن يوسف بن أحمد، ناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ)، ت: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط: الأولى، عدد الأجزاء: ١١.

١٤_ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، ت: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط: الأولى، عدد الأجزاء: ١٠.

١٥_ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(ت: ٦١٦هـ)، ت: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، عدد الأجزاء: ١.

١٦_ شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: ٦٤٣هـ)، ت: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، عدد الأجزاء: ٦.

١٧_ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، اعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت: ٧٦٩هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، ط: العشرون، عدد الأجزاء : ٤.

١٨_ البديع في علم العربية، مجد الدين بن محمد بن محمد ابن الأثير (ت: ٦٠٦ هـ)، ت: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٢.

١٩_ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، الأُشْمُوني (ت: ٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط: الأولى، عدد الأجزاء: ٤.

٢٠_ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: ٦١٦هـ)، ت: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط: الأولى، عدد الأجزاء: ٢.

٢١_ الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ)، ت: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض)، ط: الأولى، عدد الأجزاء: ١.

٢٢_ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي(ت:)، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط: الأولى، عدد الأجزاء: ١١.

٢٣_رسالة ماجستير، عبد الرحيم، قسم اللغة العربية ، جامعة علاء الدين الإسلامية،٢٠١٦

Sources and references

_Arabic Secrets in the Explanation of Al-Wafiyya Al-Hajibiya, Muhammad bin Ali Al-Jurjani (he was alive: ٧٣٠AH), published by: Abu Al-Saud, Al-Khairity Library.

_ Dictionary of Language Standards, Ahmed bin Faris (d. 395 AH), Dictionary: Abdul Salam Muhammad Haroun, Dar Al-Fikr, 1399 AH - 1979 AD.

_ Lisan al-Arab, Muhammad bin Makram Ibn Manzur (d. 711 AH), Dar Sader - Beirut, third edition.

_Dictionary of the Contemporary Arabic Language, Ahmed Mukhtar Abd al-Hamid Omar (d. 1424 AH), World of Books, First Edition, Number of Parts: 4 .

_Dictionary of Linguistic Terms and Differences, Ayoub bin Musa al-Husseini (d. 1094 AH), Dictionary: Adnan Darwish - Muhammad Al-Masry, Al-Resala Foundation - Beirut, number of parts: 1.

- The book, Amr bin Othman bin Qanbar, nicknamed Sibawayh (d. 180 AH), written by: Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo, third edition, number of parts: 4.

_ Explanation of Tashil al-Fawaid, Muhammad bin Abdullah, Ibn Malik (Died: 672 AH), Died: D. Abdul Rahman Al-Sayed, Dr. Muhammad Badawi Al-Makhtoon, Hajar Printing, Publishing, Distribution and Advertising, first edition, number of parts: 4.

__ Fairness in matters of disagreement between the grammarians: the Basrans and the Kufans, Abd al-Rahman bin Muhammad, Abu al-Barakat, Kamal al-Din al-Anbari (d. 577 AH), Al-Maktabah al-Asriya, first edition, number of parts: 2.

_ Al-Muqtasid fi Sharh al-Idah, Abu Bakr Abd al-Qahir Bin Abdul Rahman Al-Jurjani (d. 471 AH), published by: Kazem Al-Murjan, Dar Al-Rasheed Publishing.

_ Principles of Grammar, Abu Bakr Muhammad bin al-Sari bin Sahl al-Nahwi, known as Ibn al-Siraj (d. 316 AH), published by: Abdul Hussein al-Fatli, Al-Resala Foundation, Lebanon - Beirut, number of parts: 3.

_ Explanation of Al-Lam' in Grammar, Abu Al-Fath Othman bin Jinni Al-Mawsili (d. 392 AH), published by Dr. Muhammad Khalil Murad Al-Harbi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, First Edition.

_ Al-Jazouli Introduction to Grammar, Issa bin Abdul Aziz Al-Jazouli (d. 607 AH), published by: Dr. Shaaban Abd al-Wahhab Muhammad, Umm al-Qura Press, number of parts: 1.

_ Explanation of the facilitation called "Preface to the Rules by Explanation of the Facilitation of Benefits," Muhammad bin Yusuf bin Ahmad, Nazir al-Jaish (d. 778 AH), d.: A. D. Ali Muhammad Fakher and others, Dar Al Salam for Printing, Publishing, Distribution and Translation, Cairo, first edition, number of parts: 11.

__ Al-Maqasid Al-Shifa fi Sharh Al-Khulasa Al-Kafiya (Explanation of Alfiyyah Ibn Malik), Abu Ishaq Ibrahim bin Musa Al-Shatibi (d. 790 AH), published by: Abdul Rahman bin Suleiman Al-Uthaymeen, Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage at Umm Al-Qura University - Mecca, ed.: The first, number of parts: 10.

_ Al-Tabayin on the doctrines of the Basran and Kufan grammarians, Abu Al-Baqa Abdullah bin Al-Hussein bin Abdullah Al-Akbari (d. 616 AH), written by: Abd al-Rahman al-Uthaymeen, Dar al-Gharb al-Islami, first edition, number of parts: 1.

_ Sharh al-Mufassal by al-Zamakhshari, Ya'ish ibn Ali ibn Ya'ish, known as Ibn Ya'ish and Ibn al-Sa'ni (d. 643 AH), published by: Emil Badi' Yaqoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, first edition, number of parts: 6.
__ Explanation of Ibn Aqeel on the Alfiyyah of Ibn Malik, Abdullah bin Abdul Rahman Al-Uqaili (d. 769 AH), published by: Muhammad Muhyiddin Abdul Hamid, Dar Al-Turath - Cairo, Misr Printing House, twentieth edition, number of parts: 4.
_ Al-Badi' in The Science of Arabic, Majd al-Din bin Muhammad bin Muhammad Ibn al-Atheer (d. 606 AH), published by: Dr. Fathi Ahmed Ali Al-Din, Umm Al-Qura University, Mecca Al-Mukarramah - Kingdom of Saudi Arabia, Edition: First, Number of Parts: 2.
_ Al-Ashmouni's Explanation on Alfiyyah Ibn Malik, Ali bin Muhammad ibn Issa, Al-Ashmouni (d. 900 AH), Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, first edition, number of parts: 4.
_ Al-Lubab fi Illāl al-Sāla wa al-Ṣarab, Abu al-Baqa Abdullah bin al-Husayn bin Abdullah al-Akbari (d. 616 AH), published by: Dr. Abdul Ilah Al-Nabhan, Dar Al-Fikr - Damascus, first edition, number of parts: 2.
_ Al-Idah Al-Addi, Abu Ali Al-Farsi (d. 377 AH), published by: Dr. Hassan Shazli Farhoud (College of Arts - University of Riyadh), first edition, number of parts: 1.
_ Appendix and completion in explaining the book of ease, Abu Hayyan Al-Andalusi (d.): D. Hassan Hindawi, Dar Al-Qalam - Damascus (from 1 to 5), and the rest of the parts: Dar Treasures of Seville, first edition, number of parts: 11.
_ Master's thesis, Abdul Rahim, Department of Arabic Language, Aladdin Islamic University, 2016

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٥